

## نبذة عن التعاون في مجال الزراعة

تحتل الزراعة أهمية خاصة لحياة الإنسان، إذ إنها توفر الاحتياجات الأساسية لبقائه. كما يحتل قطاع الزراعة مكانة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما يسهم به في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل. كما تُعتبر الزراعة مصدر الدخل الوحيد لغالبية الفقراء في المناطق الريفية في العديد من البلدان، وعلى الأخص في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، يعاني حوالي ٨٠٠ مليون شخص من نقص التغذية في العالم، وعلى الأخص في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا. ومن المتوقع أن يصل تعداد السكان حول العالم إلى ٩,٧ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما يعني أنه لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء ولتحقيق الأمن الغذائي عالميا، يجب زيادة الإمدادات الغذائية العالمية بنسبة ٦٠ بالمائة. وفي هذا الشأن، ستستمر الزراعة في القيام بدور مهم في مجابهة الفقر في المناطق الريفية.

### الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وبالمثل، تمثل الزراعة أحد القطاعات المهمة لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تتدرج ٢١ دولة من الدول الأعضاء في فئة أقل الدول نموا وفقا لتصنيف الأمم المتحدة.

وفي معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تمثل الزراعة أحد القطاعات الرئيسية من حيث الإسهام في الدخل وتوفير فرص العمل والتجارة. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٦٨٢ مليار دولار أمريكي بنسبة قدرها ٢١ بالمائة من الناتج الزراعي العالمي في عام ٢٠١٤<sup>١</sup>. وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الزراعي في اقتصادات الدول الأعضاء، فإن نسبة الناتج المحلي الإجمالي للزراعة من إجمالي الناتج المحلي بلغت ٩,٨ في ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ٤,٣ في العالم. علاوة على ذلك، بلغت نسبة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في ستة من الدول الأعضاء، هي غينيا بيساو، وسيراليون، وتوجو، وجزر القمر، والصومال، والسودان، أكثر من ٤٠ بالمائة، حيث تحتل مكانة مهمة للغاية في اقتصادات تلك الدول الأعضاء.

كما زاد معدل تجارة السلع الزراعية للدول الأعضاء زيادة كبيرة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢. وكما يتضح من الشكل رقم ١، ارتفع إجمالي واردات السلع الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من ٣٤,٩ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٢٠٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٢. وفي المقابل، بلغ إجمالي صادرات السلع الزراعية للدول الأعضاء ١٣٢,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢. وبهذا يكون إجمالي التجارة الزراعية في الدول الأعضاء قد بلغ ٣٤٠,٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٢.

<sup>١</sup> قاعدة بيانات المجاميع الوطنية لشعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة

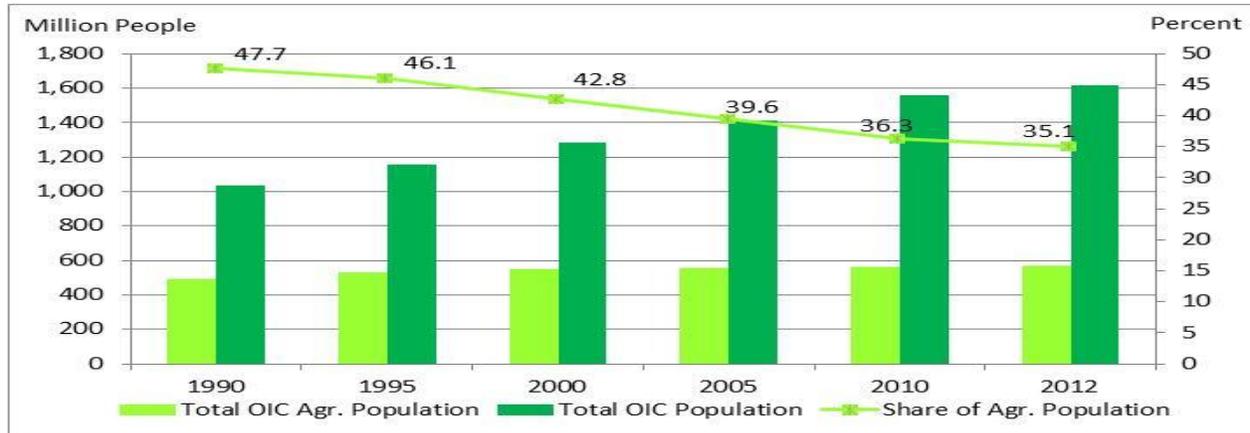
الشكل ١: تجارة السلع الزراعية لمنظمة التعاون الإسلامي ونسبتها من إجمالي التجارة العالمية (١٩٩٠-٢٠١٢)



المصدر: تقرير الكومسيك للآفاق المستقبلية للزراعة لعام ٢٠١٥.

وكما هو مبين في الشكل رقم ٢ أدناه، ففي عام ٢٠١٢، بلغ إجمالي عدد السكان المعتمدين على الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٥٦٨ مليون نسمة، أي ما يعادل ٣٥,١ بالمائة من إجمالي عدد سكان الأعضاء. كما يوضح الشكل رقم ٢ أنه في المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، كان للمجموعة الأفريقية النصيب الأعلى من نسبة السكان المعتمدين على الزراعة، وذلك مقارنة بالمجموعتين الآسيوية والعربية، بنسبة قدرها ٤٦,٤ في عام ٢٠١٢. وعلى مستوى دولة على حدة، فقد تجاوزت نسبة السكان المعتمدين على الزراعة ٥٠ بالمائة من إجمالي عدد السكان في ١٦ دولة من الدول الأعضاء في عام ٢٠١٢.

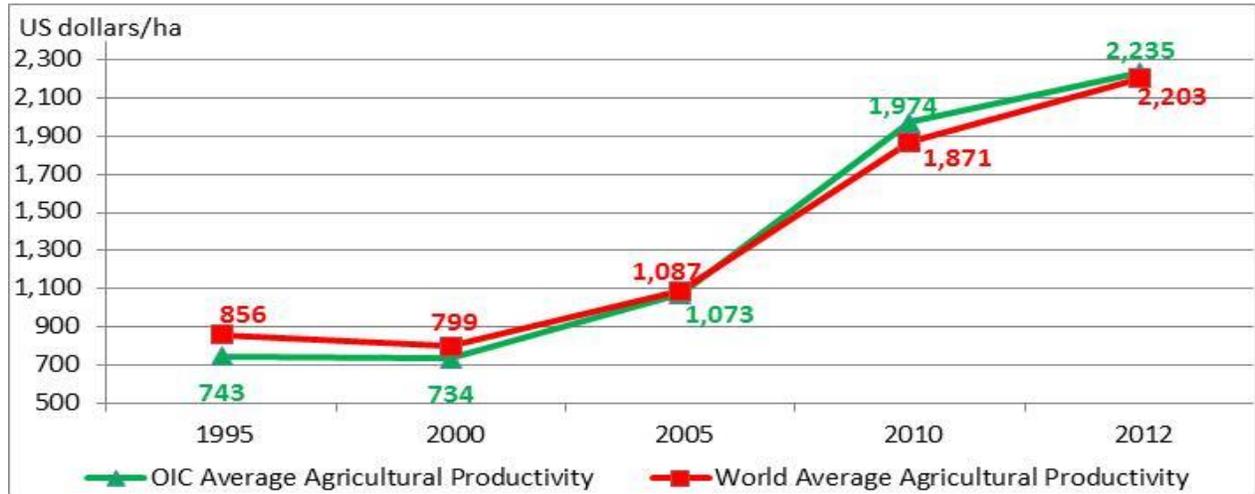
الشكل ٢: نسبة السكان المعتمدين على الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي حسب المناطق الفرعية



المصدر: الأرقام مستقاة من قاعدة بيانات مركز أنقرة وقاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة.

كما شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نموا كبيرا من حيث إنتاجية الأراضي الزراعية. ويعرض الشكل رقم ٣ مقارنة بين إنتاجية الأراضي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وباقي دول العالم.<sup>٣</sup> ويوضح الشكل أن متوسط إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بلغ 2,235 دولار أمريكي/هكتار في عام ٢٠١٢، وهي نفس قيمة المتوسط العالمي.

الشكل ٣: إنتاجية الأراضي في منظمة التعاون الإسلامي وفي العالم



المصدر: الأرقام مستقاة من شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة وقاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة

وعلى مستوى المناطق الفرعية، سجلت المجموعة الآسيوية أعلى مستوى في إنتاجية الأراضي الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي بقيمة 2,833 دولارا أمريكيا لكل هكتار عام ٢٠١٢. وفي المركز التالي للمجموعة الآسيوية، حلت المجموعة العربية بقيمة 2,376 دولارا أمريكيا لكل هكتار. ومن بين كافة المناطق الفرعية، سجلت المجموعة الأفريقية أدنى مستوى من إنتاجية الأراضي الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢. ورغم أن المجموعة الأفريقية سجلت أدنى مستوى للأداء من حيث إنتاجية الأراضي الزراعية على مر السنوات، فإنها حققت أعلى مستوى للنمو، حيث ارتفعت إنتاجيتها خلال نفس الفترة أكثر من ثلاثة أضعاف.<sup>٤</sup>

### التحديات الرئيسية في قطاع الزراعة التي تواجه بلدان منظمة التعاون الإسلامي

لا تحقق غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، كما تعتمد الغالبية منها اعتمادا كبيرا على استيراد المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يتركز الإنتاج الزراعي تركيزا أساسيا في عدد محدود من الدول الأعضاء، وهي إندونيسيا، ونيجيريا، وتركيا، وباكستان، وإيران، ومصر، وماليزيا، وبنجلاديش، والسودان، والجزائر. وتنتج

<sup>٣</sup> لحساب إنتاجية العمالة، تُقسم القيمة الزراعية المضافة (بالسعر الحالي للدولار الأمريكي) على عدد العاملين النشطين اقتصاديا في قطاع الزراعة.

<sup>٤</sup> تقرير الكومسيك للأفاق المستقبلية للزراعة لعام ٢٠١٥.

هذه الدول أكثر من ٧٥ بالمائة من إجمالي المنتجات الزراعية للدول الأعضاء. علاوة على ذلك، يعاني الملايين من الأشخاص في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من نقص الغذاء كما لا يمكنهم الحصول على الغذاء الكافي.<sup>٥</sup>

ويعاني قطاع الزراعة في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي من العديد من المشكلات، من بينها:

- ضعف الإنتاجية الزراعية،
- الافتقار إلى الإطار المؤسسي الذي من شأنه أن يوفر التعديلات اللازمة لقطاع زراعي أكثر كفاءة وإنتاجية،
- عدم كفاية الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام في البنية الأساسية،
- غياب استثمارات القطاع الخاص في مشروعات الزراعة والأعمال التجارية الزراعية،
- غياب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، ومصائد الأسماك، والغابات)،
- خسائر ما بعد الحصاد.

### تقليل خسائر الغذاء في المزارع في العالم

تختلف مناطق العالم فيما بينها في مستوى خسائر وهدر الغذاء للمنتجات الغذائية الصالحة للأكل في مجموعات السلع المختلفة (الحبوب، والمحاصيل الجذرية والدرنات، والبذور الزيتية والبقول، والفاكهة والخضروات، واللحوم، ومنتجات الألبان، والأسماك والمأكولات البحرية). وتبلغ خسائر وهدر الغذاء عالمياً حوالي ٢٤ بالمائة من إجمالي الغذاء الذي يتم إنتاجه. وتسجل الفاكهة والخضروات، وكذلك المحاصيل الجذرية والدرنات، أعلى معدلات للخسائر الكمية، ويرجع ذلك في جانب منه إلى زيادة محتواها من الماء. ويبلغ هدر وخسائر الغذاء العالمية سنوياً حوالي ٣٠ بالمائة للحبوب، و ٤٠-٥٠ بالمائة للمحاصيل الجذرية، والفاكهة والخضروات، و ٢٠ بالمائة للبذور الزيتية، واللحوم ومنتجات الألبان، و ٣٠ بالمائة للأسمك.<sup>٦</sup>

وتبلغ النسبة المئوية التقديرية لإجمالي خسائر وهدر الغذاء ١٧ بالمائة في جنوب وجنوب شرق آسيا؛ و ١٩ بالمائة في شمال أفريقيا وغرب ووسط آسيا، و ٢٣ بالمائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويبلغ المتوسط العالمي ٣٢ بالمائة، والسبب الرئيسي في ذلك هو المقدار الهائل من خسائر وهدر الغذاء في أمريكا الشمالية والذي يقدر بأكثر من ٤٢ بالمائة.<sup>٧</sup>

تحدث خسائر وهدر الغذاء في مراحل مختلفة من سلسلة التوريد الزراعية وتقع ضمن تصنيفات مختلفة. وهناك خمس مراحل رئيسية في سلسلة الغذاء تحدث فيها خسائر وهدر الغذاء:

- **خسائر الإنتاج:** ممارسات الزراعة في المزارع، والحصاد
- **مناولة ما بعد الحصاد:** خسائر الفرز، والتصنيف، والتشذيب، والتعبئة، والتبريد، والتخزين

<sup>٥</sup> المرجع السابق

<sup>٦</sup> تقليل خسائر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، ٢٠١٦

<sup>٧</sup> المرجع السابق

- خسائر التجهيز
- خسائر التوزيع: النقل، والشحن إلى الأسواق، والتسويق
- هدر المستهلك: فاقد الاستهلاك المنزلي أو فاقد الخدمات الغذائية

تحدث خسائر الغذاء في المزارع أثناء الإنتاج وفي وقت الحصاد. ومن ثم، تدخل المرحلتين الأوليين أعلاه ضمن الخسائر في المزارع. والخسائر المباشرة في الأسعار الحرارية والقيمة الغذائية والنقدية، فيتحملها المزارعون بشكل مباشر. أما مناولة ما بعد الحصاد، التي تحدث في المزارع بعد الحصاد، فإما أن تحمي الغذاء من الخسائر أو تكون سببا إضافيا لحدوث تلك الخسائر.

ووفقا للمعهد السويدي للأغذية والتكنولوجيا الحيوية (SIK، ٢٠١٣)، تبلغ تقديرات خسائر الغذاء (الإنتاج والحصاد) لمجموعات الغذاء في المناطق الثلاثة في العالم حيث تقع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٢٩ مليون طن سنويا في شمال أفريقيا وغرب ووسط آسيا؛ و ٤٤ مليون طن سنويا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ و ٨٥ مليون طن سنويا في جنوب وجنوب شرق آسيا (الجدول ١).<sup>١</sup>

الجدول ١: تقديرات خسائر/هدر الغذاء حسب المرحلة في السلسلة الغذائية

المرحلة	المنطقة		
	شمال أفريقيا وغرب ووسط آسيا	جنوب وجنوب شرق آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
الإنتاج	23%	32%	39%
المناولة/التخزين	21%	37%	37%
التجهيز	4%	4%	7%
التوزيع/التسويق	18%	15%	13%
الاستهلاك	34%	13%	5%
إجمالي خسائر وهدر الغذاء	100%	100%	100%
النسبة المئوية لإجمالي الغذاء المتاح في المنطقة والذي يتم فقده أو هدره	19%	17%	23%

المصدر: إصدار الكومسيك: تقليل خسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

ومن بين الأسباب الشائعة لخسائر الغذاء في المزارع الآفات، وسوء إدارة المياه أو الجفاف، والافتقار إلى مرافق التخزين الملائمة، وسوء ممارسات الحصاد، وسوء الممارسات الزراعية (كالتشذيب، والتخصيب، ورش المبيدات)، وغياب ممارسات التجهيز والتعبئة المناسبة، وضعف المعلومات وسوء التخطيط، وسوء التحكم في درجة الحرارة، والتأخر في النقل أو التوزيع.

تقليل خسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

<sup>١</sup> المرجع السابق

رغم التقدم العالمي في مجال تقييم خسائر الغذاء وتقليل خسائر الغذاء، لا تزال هناك الكثير من الفجوات في الأساس المعرفي والبيانات المتاحة عن خسائر الغذاء في المزارع لمجموعات الغذاء التي تمثل أهمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبوجه عام، فإن خسائر الغذاء في المزارع المقدرة والمفترضة للأغذية ذات الأساس النباتي سريعة التلف (كالمحاصيل الجذرية والدرنات والفاكهة والخضروات) أعلى من خسائر الغذاء في المزارع للمحاصيل الأساسية (الحبوب، والبقول الزيتية، والبقول). أما خسائر الغذاء في المزارع لكل من اللحوم، والبيض، والحليب، ومنتجات الألبان، والأسماك والمأكولات البحرية، فهي منخفضة بوجه عام، وإن كانت تختلف اختلافا كبيرا من دولة لأخرى، اعتمادا على ما إذا كان هناك نظام تبريد، عن طريق الثلج أو التجميد، بعد الحصاد أو الجمع بغية تقليل نسبة الخسائر.

وفي هذا الشأن، سجلت الحبوب نسبة خسائر متوسطة من ١٠-٣٠ بالمائة، بينما تراوحت خسائر المحاصيل الجذرية والدرنات بين ٣٠-٥٠ بالمائة، وسجلت البذور الزيتية والبقول خسائر بنسبة ١٠-٣٠ بالمائة، أما الفاكهة والخضروات فتراوحت بين ٣٠-٥٠ بالمائة. كما تراوحت خسائر الحليب ومنتجات الألبان بين ١٠-٣٠ بالمائة. وأخيرا، تراوحت خسائر الأسماك والمأكولات البحرية بين ٣٠-٥٠ بالمائة (الجدول ٢).

الجدول ٢: ملخص التقدير المبلّغ الرئيسي حول خسائر الغذاء في المزارع حسب المجموعة الغذائية

المجموعة الغذائية	الإنتاج	الحصاد	المتأولة	التقدير الإجمالي لخسائر الغذاء
الحبوب	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط (١٠-٣٠%)
الجذور والدرنات	متوسط	متوسط	منخفض	مرتفع (٣٠-٥٠%)
البذور الزيتية والبقول	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط (١٠-٣٠%)
الفاكهة والخضروات	متوسط	متوسط	متوسط	مرتفع (٣٠-٥٠%)
اللحوم والبيض	منخفض	منخفض جدا	منخفض جدا	منخفض (٥-١٠%)
الحليب والألبان	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط (١٠-٣٠%)
الأسماك والمأكولات البحرية	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط (١٠-٣٠%)

المصدر: إصدار الكومسيك الصادر تحت عنوان: "تقليل خسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

ويُعد مستوى خسائر الغذاء، كما ورد في مجموعات السلع الستة، مرتفع للغاية، ويتراوح بين خسائر منخفضة جدا إلى خسائر مرتفعة جدا. وهذا يعكس الواقع، لأن هذه الأنواع من التقييمات المحلية ودراسات الحالة تقدم لمحة سريعة فحسب عن الظروف الراهنة التي قد تختلف كثيرا باختلاف الموقع كما أنها تتغير بوتيرة سريعة بمرور الوقت.

## الجهود المبذولة تحت مظلة الكومسيك

## • الاجتماع السابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة

نظرًا لأهمية خسائر الغذاء، خصص فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة اجتماعاته الثلاثة لمناقشة الأبعاد المختلفة لهذه المسألة، ألا وهي: خسائر الغذاء في المزارع، وخسائر ما بعد الحصاد، وهدر الغذاء في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا الشأن، عُقد الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالزراعة في ٣ مارس/آذار ٢٠١٦ تحت موضوع "تقليل خسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". كما قُدمت إلى هذا الاجتماع دراسة تحليلية تحت عنوان "تقليل خسائر الغذاء في المزارع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد ناقش فريق العمل هذه المسألة وخرج بالتوصيات الخاصة بالسياسات التالية:

١. تحديد فجوات المعرفة والمعلومات المتعلقة بمستويات والأسباب الرئيسية لخسائر الغذاء في المزارع للمحاصيل الرئيسية والمنتجات الغذائية بغية توفير الحلول لكل من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.
٢. تحسين/تطوير أنشطة الإرشاد والتدريب والانتشار الزراعي لتقليل خسائر الغذاء في المزارع.
٣. تطوير برامج/مشروعات خاصة لمواجهة خسائر الغذاء في المزارع في سلاسل القيمة الزراعية بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

يمكن الاطلاع على محاضر الاجتماعات والعروض المقدمة أثناء الاجتماعات على الموقع الإلكتروني للكومسيك ([www.comcec.org](http://www.comcec.org)).

علاوة على ذلك، من المقرر أن ينعقد الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالزراعة في ١٣ أكتوبر/تشرين الأول في أنقرة، بالجمهورية التركية تحت عنوان "تقليل خسائر ما بعد الحصاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

## • آلية تمويل مشروعات الكومسيك

يمكن للدول التي سجلت في فريق العمل المعني بالزراعة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي أن تتقدم باقتراح مشروعات تعاون متعددة الأطراف في إطار آلية تمويل مشروعات الكومسيك التي تعد أداة تنفيذ مهمة أخرى من أدوات تنفيذ الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، أطلقت الدعوة الثانية لتسليم المشروعات، واقترحت أربعة مشروعات نفذتها بنجاح كل من تشاد، وإندونيسيا، وسورينام، وتركيا. وفيما يلي عناوين ونبذة عن المشروعات التي تم تنفيذها في ٢٠١٥؛

- نفذت تشاد مشروعًا بشأن "دعم مراكز التدريب الزراعي" بمشاركة بوركينافاسو وتركيا. ويهدف المشروع إلى تطوير قدرات صغار المزارعين في المناطق الريفية والخبراء العاملين في مراكز التدريب الزراعي.

- أما مشروع "تحسين مستوى دخل أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال وضع نظام زراعي متكامل"، ففقدته إندونيسيا بمشاركة ثلاثة من الدول هي السودان، وجامبيا، ومصر. يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المشاركة من خلال وضع نظام زراعي متكامل.
- نفذت سورينام مشروعاً تحت عنوان "الممارسات الزراعية الجيدة لمحاصيل الدفيئة من الخضروات؛ مبادئ لمناطق الطقس الاستوائي" بمشاركة تركيا وجويانا. والهدف الأساسي للمشروع هو الارتقاء بجودة وفاعلية الخدمات العامة لدعم وتدريب أصحاب المزارع من خلال النظر بعين الاعتبار إلى ظروف الطقس الاستوائي.
- ونفذت تركيا مشروعاً تحت عنوان "إنشاء قاعدة بيانات، وربط شبكي، وصفحات إلكترونية للجمعيات التعاونية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغرى/الأسر من المزارعين بين الدول الأعضاء في الكومسيك" بمشاركة ١٩ دولة من الدول الأعضاء. يهدف المشروع إلى تحديد متطلبات النظام اللازمة لبناء نظام معلومات تجاري بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى وضع خريطة استرشادية لتأسيس بنية أساسية للمعلومات بغرض تحسين تداول المنتجات الزراعية.

علاوة على ذلك، وضمن إطار الدعوة الثالثة لتسليم المشروعات التي انطلقت في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، اقترحت كل من إيران وفلسطين وتركيا ثلاثة مشروعات من المقرر تنفيذها عام ٢٠١٦.

- تمكين البيت الريفي في إدارة الإنتاج والعرض والوصول إلى السوق (مقترح من جمهورية إيران الإسلامية).
- تحسين إنتاجية الماشية (المُجترّات) الصغيرة باستخدام تقنيات مختلفة مثل العلف، وكتلة التغذية، والزراعة المائية في فلسطين والأردن وتونس (مقترح من فلسطين).
- إنشاء قاعدة بيانات، وربط شبكي، وصفحات إلكترونية، للجمعيات التعاونية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغرى/الأسر من المزارعين بين الدول الأعضاء في الكومسيك (مقترح من تركيا).

وفيما يخص أنشطة التعاون القائمة في هذا المجال من مجالات التعاون:

- عُقدت حتى الآن ستة اجتماعات وزارية بشأن الزراعة. وقد انعقد الاجتماع الوزاري السادس بشأن الزراعة في ٣-٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ في إسطنبول بالجمهورية التركية، تحت عنوان "الأمن الغذائي: التنمية الزراعية والحصول على الغذاء والتغذية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الفترة ٢٦-٢٨ أبريل/نيسان ٢٠١٦ في الأستانة بكازاخستان.